28 مارس 2023

التقرير الاستراتيجي عن مستقبل المحيط العالمي

ملخص

في إطار أشغاله حول القضايا الشاملة، كَرَّس المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية تقريره الاستراتيجي 2023/2022 لمستقبل المحيط العالمي، في سياق إعلان الأمم المتحدة للفترة 2021-2030 "عقدا لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة."

ويعد هذا التقرير السابع ضمن سلسلته المعنونة "بانوراما المغرب في العالم"، ويهدف إلى تحسين فهم المحيط العالمي كنظام كوكبي فريد من نوعه، وتحديد الديناميات التي تؤثر على أدائه، واكتشاف التغييرات الرئيسية المحتمل وقوعها بحلول سنة 2050، كما يسلط الضوء على الفرص التي يتيحها المحيط للمغرب والمزايا التي تتوفر عليها المملكة للاستفادة منها.

يغطي المحيط حوالي 71٪ من سطح الأرض، وهو في تفاعل دائم مع المكونات الأخرى للكوكب ويلعب دوراً أساسياً في قابلية الكوكب للعيش، وعلى وجه الخصوص من خلال دورة المياه (water cycle) ، وفي تنظيم المناخ (regulation) وتوفير الأكسجين والعديد من خدمات النظام البيئي. لذلك فإن منظومة المحيطات لا غنى عنها لوجود الحياة على الأرض.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الطابع الحيوي للمحيط، فإنه لا يزال غير معروف إلى حد كبير، سواء من حيث جغرافيته أو خصائصه الجيوفيزيائية أو التنوع البيولوجي الذي يحتويه. وبالفعل، فأقل من خُمس المحيط العالمي تم رسم خرائطه، ولا زالت 90٪ من أعماقه لم تُستكشف بعد. وإذا كان 230.000 نوعاً بحريا قد تم تصنيفه، فلا يزال يتعين اكتشاف 5 إلى 10 ملايين فصيلة أخرى. وبالتالي فإن "المحيط الحيوي العميق (deep biosphere)" يُشكل أكبر وأقل نظام بيئي معروف على هذا الكوكب.

ويمكن تفسير هذا النقص الكبير في المعرفة بالمحيطات بعدة عوامل ترتبط، من ناحية، بتعقيد المحيط العالمي وتعدد أوجه التفاعل والترابط بين مكوناته وعناصره ومكونات الأرض والغلاف الجوي، ومن ناحية أخرى إلى ضخامة حجم التمويل اللازم والتطور الحديث نسبيا لعلوم المحيطات.

بصفته مصدراً للحياة ومزودا للإمدادات لجميع الكائنات الحية، يمثل المحيط للبشرية على وجه الخصوص، عاملاً مركزياً للثروة والتنمية. وهو بالتالي فضاء اقتصادي غني بالموارد الطبيعية وواجهة للتنقل تسمح بالتبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد أدت هذه العناصر مجتمعة إلى إضفاء طابع بَحْريّ قوي على الأنشطة البشرية وإلى تركيز للسكان ولهذه الأنشطة على طول السواحل أو بالقرب منها، والتي لم تتوقف عن الانتشار على مجرى التاريخ، والتي ينتج عنها حالياً أن ما يقارب نصف البشرية تعيش اليوم بالقرب من السواحل.

وبالنسبة للدول، يعتبر المحيط العالمي عاملا للقوة والازدهار، وبالتالي واجهة جغرافية استراتيجية. ممّا يُوَلّد منافسة متعددة الأوجه بين البلدان للوصول إلى المحيط، وتوسيع مجالاتها البحرية من خلال المطالبة بمناطق اقتصادية خالصة (exclusive economic zone) أو التمدد في عرض البحر وممارسة السيطرة على الخطوط البحرية الرئيسية.

يعاني المحيط من تداعيات هيمنة العنصر البشري (Anthropocene). وقد نتج عن الاستغلال المتزايد للمحيطات ولثروتها (maritimization) تطوير كبير للصناعات البحرية، بشكل متلازم مع العولمة. وقد أدت هذه "العولمة البحرية" (maritime-globalization) إلى إلحاق ضرر كبير بالمحيط العالمي، بحيث ارتفعت وتيرة تدهور المحيطات بشكل ملحوظ خلال الخمس عقود الماضية، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات التي أحدثتها البشرية (anthropogenic interference).

وتؤدي التغيرات الهيكلية والطويلة الأمد التي تعرفها المحيطات إلى إضعاف أو حتى اختفاء العديد من النظم الإيكولوجية وإلى انخفاض سريع في قدرة المحيط العالمي على توفير خدماته. ويفضي تراكم العوامل الضّارة إلى حالات حرجة لا رجعة فيها على صحة المحيط العالمي، وبالتالي على صحة البشر.

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى سطح البحر وتدمير التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية خلال العقود القادمة، والنقص التدريجي للأكسجين من الكوكب وتسارع وثيرة تغير المناخ مما يُعَرّض الظروف المعيشية على الأرض للخطر.

ويؤشر الطابع اللارجعي للتحولات الملحوظة بشكل قاطع على ظهور ظروف بيئية جديدة تتسبب في تدمير المَوَاطن والبُنى الأساسية الناتج عن ارتفاع منسوب المياه وفي سوء

التغذية وإفقار السكان الذين يعتمدون على المحيط على المستوى الغذائي أو الاقتصادي، فضلا عن انتشار التسمم بسبب تدهور المحيط العالمي.

في أفق سنة 2050، ستحدد ثلاثة عوامل تسارع هذه الطفرات، وهي: النمو السكاني مع تزايد تركيز السكان في المناطق الساحلية، وتغير أنماط الاستهلاك جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والاقتصادية لسكان المستقبل، وأخيراً، تغير المناخ.

ومن المتوقع أن يؤدي الجمع بين هذه العوامل الثلاثة إلى زيادة الضغط على النظم الإيكولوجية الطبيعية وتفاقم التوترات فيما يتعلق بالوصول إلى موارد المحيطات، سواء بين الدول المنخرطة في المنافسة العسكرية أو التكنولوجية، أو بين الفاعلين الخواصّ؛ ذلك أن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد يؤدي إلى انعدام متزايد للأمن في البحر بسبب انتشار الأنشطة الإجرامية مثل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أو القرصنة.

وسيكون للظروف البيئية الجديدة عواقب مباشرة على كل من الطبيعة والإنسان. ففي العقود القادمة، سيؤدي انخفاض العوالق النباتية(phytoplankton) ، مما سينتج عنه انخفاض مخزون الاسماك، والارتفاع الحتمي في مستويات المياه وتكاثر الأحداث المتطرفة (extreme events)، إلى جعل العديد من المناطق الساحلية غير صالحة للعيش. وهذا من شأنه أن يجبر نسبة كبيرة من سكان العالم على الهجرة، وإلحاق أضرار جسيمة بالأنشطة الاقتصادية، والإسهام في تكثيف حركات الهجرة، مع تقديرات تبلغ 216 مليون لاجئ مناخي بحلول سنة 2050.

إن تضاؤل أعداد الحيوانات وضعف التنوع البيولوجي وتلوث الأصناف البحرية من شأنه أن يُعَرّض الأمن الغذائي للبشرية للخطر. كما أن استنفاد الموارد المائية وتملح التربة سيكون لهما أثر كبير على النظم الاقتصادية وبالتالي على الظروف المعيشية.

وقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بإدراك خطورة الوضع، فضلا عن تكاثر الإجراءات الرامية إلى علاجه. وقد تم وضع إطار قانوني، وأهم أدواته هي الاتفاقية الدولية لقانون البحار واتفاقيات الأمم المتحدة التي تكملها.

وبالإضافة إلى ذلك، أبدى المجتمع الدولي طموحات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك تلك التي حددتها الدول، منفردة أو جماعية، خلال الاجتماعات الكبرى المكرسة لمسألة المحيطات التي نظمت، على وجه الخصوص، في إطار "عقد علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة."

كما رأت النور مبادرات عديدة من المؤسسات الدولية والفاعلين العموميين والمنظمات غير الحكومية. غير أنها لا تزال تواجه عقبات كثيرة، منها عدم وجود مؤسسة دولية خاصة بالمحيط العالمي، والافتقار إلى المعارف وعدم الحصول على المعلومات، وبطء الآليات

الدولية، الذي لا يتناسب مع الطابع الاستعجالي للوضع، فضلا عن تجزئة الإجراءات وغياب أوجه التآزر والانسجام، التي تتسبب في ضياع الطاقات وتشتت الجهود.

ويضاف إلى ذلك ميل الدول إلى إعطاء الأولوية لمصالحها السياسية والاقتصادية المباشرة على حساب الاستدامة، وأخيرا الطابع الخطابي للالتزامات العديدة التي تعهد بها المجتمع الدولي، دون أي آلية للتنفيذ أو للمحاسبة.

ولمعالجة هذا الوضع، أو على الأقل تخفيف حدة آثاره السلبية، يلزم وضع إطار عالمي يحدد بوضوح مسؤوليات البلدان، فُرَادَى، ويدفعها للوفاء بالتزاماتها. ولكي يتم التنسيق بين المؤسسات العالمية، ينبغي أن تكون لديها هياكل حكامة شاملة لاتخاذ قرارات مشروعة وتمثيل جميع مواطني العالم الحاليين والمستقبليين.

لهذا الغرض، من المستحسن إنشاء منظمة عالمية، على غرار حكومة عالمية للمحيطات. والواقع أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعي بأن المحيط العالمي ملكية مشتركة، نظرا لاستمراريته، وأهميته بالنسبة للحياة، وسرعة آثار تدهوره.

وهذه المنظمة العالمية، التي ستعينها الهيئات الدولية بالتشاور مع الاطراف المعنية، ستكون لها سلطة ملزمة وتعمل وفق مبدأ التفريع (subsidiarity)من أجل الاستغلال المشترك للوسائل والموارد وتعزيز أوجه التآزر والانسجام. وستضطلع هذه المنظمة العالمية بالمهام التالية:

- التنسيق بين الهيئات المعنية بتدبير المحيطات، وضمان تنفيذ الاتفاقيات وبرامج العمل الدولية، وإضفاء الطابع المركزي على المعلومات المفتوحة (open information).
- مكافحة الصيد الغير مشروع والتلوث الساحلي والبحري، وفرض التزام الدول والمشغلين الخواصّ بتفكيك المنصات البحرية المنتهية الصلاحية وإعادة تدويرها وحماية أكثر للمناطق الهشة.
- إنشاء شرطة عالمية للمحيطات والإشراف عليها لكشف المجرمين وتنفيذ ترسانة من العقوبات الرادعة.
- انجاز برنامج لتطوير معالجة النفايات في البلدان الفقيرة.

وفي انتظار تفعيل هذا النظام العالمي الجديد الذي يخدم مصالح المحيطات، ينبغي ايجاد حلول شاملة على وجه السرعة. ويجب تخليص هذه الحلول من الأفكار المسبقة والجاهزة، مثل مفهوم الاقتصاد الأزرق، حتى لو بدا ذلك خرقاً للتقاليد. كما ينبغي أن تكون الحلول قابلة للتنفيذ في آن واحد على جميع المستويات الممكنة، من الأكثر محلية إلى الإقليمية والعالمية.

وينبغي أن تستند هذه الحلول إلى مقاربة منهجية نسقية للمحيطات، سواءٌ من جانب صُنَّاع القرار أو الباحثين. ومن أجل ضمان مصداقيتها العلمية، من الضروري البدء بشكل عاجل، باستخدام التقنيات الجديدة (الطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار وما إلى ذلك)، وجمع البيانات على نطاق جماعي وواسع ومعالجتها من أجل تحسين النماذج التنبئية.

وإذا كان تدهور صحة المحيطات إشكالية عالمية تتحدى البشرية جمعاء، فإنه يطرح نفسه بحدة أكبر على الدول والسكان الذين يعيشون على اتصال بالبحر، وهو شأن المملكة المغربية.

ونظرا لموقعه الجيوستراتيجي المهم، الذي يُطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، واتساع مجاله البحري، الذي يغطي 1.2 مليون كيلومتر مربع، فإن المغرب لديه توجه بحريٌ واضح المعالم. وقد أتاح هذا الانفتاح على البحر للمملكة المغربية، وهي قوة بحرية منذ العصور الوسطى، أن تسجل اسمها في التاريخ، وأن تبرز قوتها وأن تتبادل مع الدول المجاورة والحضارات البعيدة على حد سواء.

ويُشكّل هذا الموقع الجيوستراتيجي الفريد من نوعه رأسمالا يحرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله على تثمينه، ضمن إرادته المولوية لتطوير البعد البحري للمغرب. وهكذا، أطلق صاحب الجلالة، منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، مشاريع ضخمة تدور حول تحديث وتطوير البنية التحتية للموانئ، خلق دينامية جديدة في قطاع الصيد وتمكين المغرب من القيام بدوره الكامل كمحور مركزي، ذو ربط بحري عالي(maritime connectivity) .

وبفضل ذلك، أصبح لدى المملكة الآن أول ميناء للحاويات في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وهو رابط لوجستي أساسي لمنطقة غرب إفريقيا بأكملها، كما يحقق المغرب أعلى نسب صيد الأسماك في القارة الإفريقية.

ويتطلب الحفاظ على هذه الإنجازات وتعزيزها وضع وتنفيذ سياسة بحرية طويلة المدى، تسعى لتحقيق أهداف رئيسية من بينها: إبطاء وثيرة تدهور النظم الإيكولوجية البحرية، وحماية المجال البحري للمغرب، وإقامة حكامة مندمجة متكاملة تسهر على اشراك جميع الفاعلين من أجل إدارة مستدامة للإمكانات البحرية للمملكة.

كما قدم التقرير الاستراتيجي للفترة 2022-2023 مقترحات تهدف إلى تعزيز المعارف في علم المحيطات ونشرها على نطاق واسع، والحفاظ على التراث البحري، وإنعاش الاقتصاد الأزرق الذي يضمن التنمية الاقتصادية المستدامة، والتأكيد على أن المغرب رائد أعمال (aquapreneur) حقيقي في عالم الأحياء المائية، فضلا عن كونه يلعب دورا متميزا في تطوير التعاون البحري الإقليمي، مما يجعل المغرب بطلاً ومُحَرّكاً لقضية المحيطات.